جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ميسان / كلية التربية
قسم الجغرافيا

اتجاهات النمو الحَضَري في مدينة العمارة

رسالة تقدم بها الطالب

فـــــلاح دريـــــول غامـــــي الســـــاعدي

إلى مجلس كلية التربية– جامعة ميسان

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير ادآب في الجغرافيا

بإشـــــراف

الأستاذ الدكتور

صـــــلاح مـــــهدي عريـــــبي الزيـــــادي

١٤٤١هـ ٢٠٢٠ م

المستخلص

تطرقت الدراسة الى واحد من أهم الظاهرات الحضرية ألا وهو النمو الحضري الذي يُعدّ من أعقد العمليات وأكثرها تاثيراً على المراكز الحضرية والوحدات العمرانية من خلال تغيرها المستمر لمختلف الوظائف.

ضمت الدراسة أربعة فصول والمقدمة متمثلة بمشكلة الدراسة وفرضياتها وهدف الدراسة وأهميتها ومنهجية الدراسة وحدودها وهيكلية الدراسة والدراسات السابقة، وكانت فصول الدراسة متبوعة بعدد من الاستنتاجات والتوصيات، اهتم الفصل الأول بأثر الخصائص الجغرافية على النمو الحضري الذي يتم خضوعه لمجموعه من الضوابط الجغرافية الطبيعية كالموضع(التركيب الجيولوجي، طبوغرافية السطح، التربة، الموارد المائية) والموقع في المبحث الأول، أما المبحث الثاني تطرق الى الخصائص البشرية فقد تمثلت(الخصائص السكانية، الانشطة الاقتصادية، النقل، السياسية الحكومية، العوامل الاجتماعية، توفر الخدمات الاساسية، العلاقات الاقليمية، التطور التكنولوجي)، بينما اختص الفصل الثاني بمراحل النمو الحضري في مدينة العمارة ليناقش المبحث الأول المراحل المورفولوجية للمدينة واستعمالات الأرض الحضرية لكل مرحلة والتزايد المستمر في عدد سكان المدينة إذ بلغ عدد السكان في المرحلة الأولى(25730) نسمة عام (1875) إذ كانت مساحتها خلال المرحلة المورفولوجية الأولى(148)هكتار، ليرتفع عدد السكان الى(559975) عام(2018) وبالتالي توسعت مساحة المدينة الى (8300)هكتاراً في المرحلة المورفولوجية الخامسة عام (2018)، أما المبحث الثاني فتمثل بإتجاهات النمو العمراني وأنماط التوسع المساحي للمدينة.

أما الفصل الثالث فتناول دراسة مشكلات النمو الحضري في مدينة العمارة ، إذ تضمن المبحث الأول من الفصل دراسة مشكلات النمو الحضري كان أبرزها مشكلة السكن(العجز السكني، السكن العشوائي) ومشكلة تدني كفاءة الخدمات المجتمعية(التعليمية، الصحية، الترفيهية)، ومشكلة النقل الحضري(التلوث الضوضائي، الأزدحام المروري)، ومشكلة البنى التحتية(خدمات الكهرباء، خدمات الماء، خدمات المجاري، النفايات الصلبة) ومشكلات(تلوث البيئة الحضرية)، أما المبحث الثاني

فخصص لدراسة مشكلات النمو العمراني على الأراضي الزراعية. والفصل الرابع تناول اتجاهات النمو الحضري المستقبلية للمدينة والتوقعات المستقبلية لسكان مدينة العمارة لغاية(2032)، إذ سيبلغ عدد السكان(865721) نسمة بحسب معدل النمو السكاني (3,9%)، في حين ستكون المدينة بحاجة الى مساحة من الأرض تقدر (14137,2)هكتاراً، فضلاً عن توقعات الحاجة المستقبلية من استعمالات الأرض الحضرية، كذلك تم تحديد اتجاهات التوسع العمراني المستقبلي للمدينة، إذ كشفت الدراسة عن أفضل اتجاهات توسع المدينة المستقبلي فكان الإتجاه الغربي اولاً والاتجاه الشمالي ثانياً والجنوبي ثالثاً والشرقي رابعاً، ومن ثم جاءت أهم النتائج التي توصل اليها الباحث التي تهدف إلى تحقيق أهداف الدراسة مستقبلاً.